

A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

الجمعية العامة



A/HRC/WG.6/2/L.1
9 May 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة الثانية
جنيف، ٥-١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨

مشروع تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

غابون*

* ستصدر الوثيقة النهائية حاملة الرمز A/HRC/8/35.

(A) GE.08-13275 190508 200508

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	٤-١	مقدمة.....
٣	٩٥-٥	أولاً - موجز مداوات عملية الاستعراض.....
٣	١١-٥	ألف- عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض.....
٥	٥٩-١٢	باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض.....
١٣	٦٢-٦٠	ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات.....

المرفق

١٧	تشكيلة الوفد.....
----	-------------------

مقدمة

١ - عقد الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل (الفريق العامل)، المنشأ بموجب قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥ المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، دورته الثانية في الفترة من ٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. وجرى الاستعراض المتعلق بغابون في الجلسة الأولى المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨. وقد ترأس وفد غابون السيد ديودونيه نديايي، القائم بالأعمال بالنيابة، البعثة الدائمة لجمهورية غابون. ويمكن الاطلاع في المرفق الوارد أدناه على تشكيلة الوفد المكوّن من ستة أعضاء. واعتمد الفريق العامل هذا التقرير المتعلق بغابون في جلسته الخامسة المعقودة في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨.

٢ - وفي ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨، اختار مجلس حقوق الإنسان فريق المقررين التالي (المجموعة الثلاثية) لتيسير الاستعراض المتعلق بغابون: أذربيجان والسنغال والصين.

٣ - ووفقاً للفقرة ١٥ من مرفق القرار ١/٥، صدرت الوثائق التالية من أجل الاستعراض المتعلق بغابون:

(أ) تقرير وطني مقدم/عرض كتابي أُعد وفقاً للفقرة ١٥ (أ) (A/HRC/WG.6/2/GAB/1)؛

(ب) تجميع للمعلومات أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ب) (A/HRC/WG.6/2/GAB/2)؛

(ج) موجز أعدته المفوضية السامية لحقوق الإنسان وفقاً للفقرة ١٥ (ج) (A/HRC/WG.6/2/GAB/3).

٤ - وأحيلت إلى غابون، عن طريق المجموعة الثلاثية، قائمة مسائل أعدتها سلفاً ألمانيا، والدانمرك، والسويد، ولاتفيا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. ويمكن الاطلاع على هذه المسائل في الشبكة الخارجية للاستعراض الدوري الشامل.

أولاً - موجز مداوولات عملية الاستعراض

ألف - عرض الحالة من جانب الدولة موضوع الاستعراض

٥ - في الجلسة الأولى، المعقودة في ٥ أيار/مايو ٢٠٠٨، قدّم ممثل غابون تقرير غابون الوطني. وقال ممثل غابون إن لجنة تحت سلطة وزارة حقوق الإنسان، تضم ممثلين عن الحكومة والمؤسسات الوطنية والجمع المدني، مكلفة خصيصاً بإعداد تقارير إلى هيئات المعاهدات وبمهام أخرى متصلة بذلك مثل نشر التقارير وإجراء التحليلات ووضع التوصيات. والتشريع الوطني في مجال حقوق الإنسان موجه بشكل محدد ضد كل أشكال إساءة المعاملة ويشمل جميع المواطنين العاملين في غابون. وعلاوة على ذلك، لم تنفذ أي حالة إعدام منذ عام ١٩٨٠ وألغيت عقوبة الإعدام.

٦ - وقد صدقت غابون أيضاً على اتفاقية حقوق الطفل في عام ١٩٩٤، واستهلت مؤخراً حملة، بمساعدة من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف لإذكاء الوعي بالصحة ووفيات الأطفال والأمهات. ويجري الآن تنفيذ عدد من

المشاريع، من بينها مشروع بشأن مكافحة انتقال الإيدز من الأم إلى الطفل، في جميع أرجاء البلد. وتعاون اليونيسيف وغابون من أجل تطعيم جميع الأطفال دون سن الخامسة ضد السل وشلل الأطفال والكزاز وغيرها من الأمراض السارية.

٧- وفيما يتعلق باستغلال الأطفال، أنشأت غابون منذ عام ١٩٩٤ إطاراً قانونياً شاملاً، يتضمن عدداً من القوانين والمراسيم بخصوص الاتجار بالأطفال وعمل الأطفال وإنشاء مرصد لضمان التعاون مع المنظمات الدولية. وأنشئت مؤسسات خاصة لمساعدة الأطفال ضحايا الاتجار وإساءة المعاملة: *Centre d'Appel des Arcades* و *Centred'Angondjé* وكذلك، بالاشتراك مع منظمة العمل الدولية، لجان المراقبة التي أنشئت في جميع أنحاء البلد.

٨- وفيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة، قال الممثل إن المرأة تتمتع بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل. فبالإضافة إلى إنشاء وزارة النهوض بالمرأة، اتخذت تدابير مختلفة أخرى لتعزيز وحماية حقوق المرأة: مرصد وطني لتحقيق المساواة بين المرأة والرجل؛ وهياكل خاصة لشؤون الأسر القائمة على أحد الوالدين؛ ومسابقة وطنية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي بالمرأة؛ وأنشطة تنسيقية بين المنظمات غير الحكومية والرابطة النسائية. وثلاث الوزراء نساء، كما تشغل النساء نحو ٤٠ مقعداً في مجلس الشيوخ والجمعية الوطنية، وترأس امرأة المحكمة الدستورية. ويمكن أيضاً التوصل إلى وجود نساء يشغلن مناصب رفيعة المستوى في وزارات الداخلية والعدل والدفاع والخارجية.

٩- وتتوفر حكومة غابون على تنفيذ خطة عمل لحماية وتعزيز حقوق الأقلية البيغمية، التي تشكل ١ في المائة من السكان. وبالتعاون مع اليونيسيف، تنفذ غابون في الوقت الحالي مشروعاً إثنائياً، يشتمل على تعداد للسكان من البيغميين وتدابير موجهة إلى الأطفال وتحسين الخدمات الصحية. وقد قرر رئيس الجمهورية تخصيص ١٣ في المائة من الإقليم الوطني لإقامة متزهات وطنية، وهو ما سيحقق حماية البيئة وسكان الغابات، وبصفة خاصة البيغميين. وأشار الممثل أيضاً إلى أن البيغميين يعيشون في انسجام تام مع سائر السكان.

١٠- وتكفل صكوك وطنية مخصصة ممارسة حقوق مدنية مثل التجمع والتنظيم النقابي. وتعترف الحكومة بالدور الهام الذي تؤديه صحافة حرة وتعددية في العملية الديمقراطية للبلد. وينبغي أن تكون أنشطة وسائط الإعلام متوافقة مع التوجيهات الصادرة عن المجلس الوطني للاتصال، وهو هيئة أنشئت في عام ١٩٩٢. ويحدد قانون الصحافة شروط ممارسة امتيازات وسائط الإعلام وحقوقها ومسئولتها. ويبلغ عدد ما يصدر عن الصحافة الخاصة نحو ٥٠ صحيفة.

١١- ولمواجهة القيود المالية والبشرية العديدة التي ما زالت تؤثر في حالة حقوق الإنسان، اعتمدت الحكومة خطة عمل، تسعى في المقام الأول إلى إذكاء الوعي بحقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد وفيما بين مواطنيه، مع إيلاء اهتمام خاص للضحايا، ولا سيما الأطفال، ولموظفي إنفاذ القانون. ويظل تثقيف الجماعات الضعيفة، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان، أولوية. وتحت غابون الأمم المتحدة على تقديم الدعم المالي والمؤسسي والمادي اللازم لتنفيذ خطة العمل هذه.

باء - الحوار التفاعلي وردود الدولة موضوع الاستعراض

١٢- خلال الحوار التفاعلي الذي أعقب تقديم التقرير، أدلى ٣٦ وفداً ببيانات. وأعرب عدد من هذه الوفود عن تقديره لجملة أمور من بينها عرض التقرير الوطني والقرار القاضي بإلغاء عقوبة الإعدام.

١٣- وفي معرض ملاحظة أن تقرير غابون الوطني أشار إلى بعض أوجه القصور في مجال التنفيذ وبعض حالات العجز في الموارد، طلبت باكستان من الوفد توضيح الخطوات المتخذة أو المزمع اتخاذها للتغلب على أوجه القصور هذه، ونوع المساعدة الدولية اللازمة، إن كانت هناك مساعدة لازمة من هذا القبيل، لتعزيز الجهود الجارية. كما سألت باكستان عن استراتيجية غابون لإشراك الدول المجاورة في أنشطة التصدي للتجار بالأطفال واستغلالهم.

١٤- وسلطت الجزائر الضوء على أن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان أعربت، في عام ٢٠٠٠، عن ارتياحها لأن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية يطبق بصورة مباشرة في غابون، وإنشاء وزارة لحقوق الإنسان. وأوصت الجزائر بأن يقدم المجتمع الدولي ما يلزم من دعم تقني ومالي (أ) فيما يتعلق، على وجه الخصوص، بالصحة وتعزيز القدرات المؤسسية، ولا سيما من أجل سكان الغابات؛ (ب) لتعزيز قدرات الخدمات الاجتماعية، وبصفة خاصة فيما يتعلق بصحة الطفل ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية وتحسين التصحح؛ (ج) للعمل، بجهد إضافي من السلطات الغابونية، على رفع معدل الانتظام في المدارس وتطوير المرافق على شتى مستويات التعليم، مع دعم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم.

١٥- وفي حين يبدو برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) طموحاً للغاية، فإن جمهورية الكونغو الديمقراطية أشارت إلى أن التقرير الوطني لا يقدم معلومات عن عدد الأشخاص المصابين بهذه الجائحة أو الذين يتلقون علاج الفيروسات القهقرية. وإذ لاحظت سياسة غابون الجيدة المتعلقة بحماية الأقليات، وبصفة خاصة السكان البيغميين، فإنها طلبت مزيداً من المعلومات عن إدماجهم الاجتماعي وإشراكهم في الحياة السياسية. كما أرادت أن تعرف ما إذا كانت ممارسة الاتجار بالأطفال واستغلالهم محصورة داخل البلد أم أن الأطفال يجري الاتجار بهم في الخارج، وأن تعرف، في هذه الحالة، بلدان المقصد الرئيسية.

١٦- وأثنت الفلبين على غابون لجهودها الرامية إلى تعزيز التدابير الوطنية لحماية حقوق المرأة والطفل، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالمعايير الصحية، ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومناهضة الاتجار بالبشر. وفيما يتعلق بهذه المسائل، سألت الفلبين عن وجود خطط محددة موجهة إلى إعادة إدماج المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المجتمع.

١٧- ولاحظت تونس باهتمام الجهود المبذولة لتعزيز حقوق الطفل في مجال الصحة، من خلال تحقيق انتشار مؤسسات الخدمات الصحية، مثل اللجنة التقنية الوطنية المسؤولة عن توفير عمليات التطعيم في جميع مناطق البلد. ورحبت تونس أيضاً بالتدابير المتعلقة بالحق في التعليم، مثل التعليم المجاني والإلزامي حتى سن السادسة عشر، والتزام غابون بكبح الاتجار بالأطفال.

١٨- ورحبت الصين باعتماد سلسلة من القوانين لحماية الحق في الصحة وحقوق الطفل والحق في التعليم، ومنع الاتجار بالبشر، كما رحبت بإنشاء وزارة لحقوق الإنسان. وسلمت الصين بأن غابون، باعتبارها بلداً نامياً، تواجه

تحديات خطيرة فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان، وبصفة خاصة التخلف الاقتصادي والاجتماعي. وسألت الصين حكومة غابون عن الصعوبات والتحديات التي تواجهها في تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

١٩- وأوصت فنلندا بأن تتخذ غابون تدابير عاجلة لتحويل قرار إلغاء عقوبة الإعدام إلى قانون في أقرب وقت ممكن، وأن تنظر في الانضمام إلى البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام. وسألت فنلندا أيضاً عن الكيفية التي سيتصرف بها متخذو القرارات لوضع نهاية لأعمال القتل الوحشية التي ترتكب في إطار تأدية بعض الطقوس، وهي أعمال ما زالت تحدث في غابون، وبشكل أساسي قبل الانتخابات.

٢٠- وطلبت فرنسا من غابون تقديم مزيد من المعلومات عن مسألة التمييز ضد السكان الأصليين - البيغميين - وعن تنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق السكان الأصليين، بالنظر إلى أن غابون صوتت لصالح اعتماده في الجمعية العامة. كما سألت فرنسا عن نية الحكومة فيما يتعلق بتوقيع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وأوصت غابون بتوقيع هذا الصك الهام والتصديق عليه في أقرب وقت ممكن.

٢١- ولاحظت السنغال أن غابون صدقت دون أي تحفظ على معظم صكوك حقوق الإنسان وأنها تبدو جاهزة لمواصلة هذا المسار بأن تصبح طرفاً في البروتوكولات الاختيارية للاتفاقيات الأساسية التي صدقت عليها فعلاً. وأضافت السنغال أن غابون، في طلبها الدعم من المجتمع الدولي، أوضحت عزمها على تعزيز التعاون مع آليات حقوق الإنسان، وسألت عما إذا كانت غابون تتوخى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٢- وسألت ألمانيا غابون، في معرض إشارتها إلى توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى مراجعة تشريعاتها فيما يتعلق بالممارسات التمييزية ضد المرأة، عن التدابير الجاري اتخاذها لوضع نهاية لتعدد الأزواج والزوجات. وأعربت ألمانيا أيضاً عن القلق إزاء اعتقال واحتجاز صحفيين في غابون، وفقاً لما أبلغ عنه المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير والفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي. وفي هذا الصدد، استفسرت عن التدابير المتخذة لضمان الحق في حرية الرأي والتعبير. وأوصت ألمانيا بتسريع التقدم في الإصلاحات القانونية الرامية إلى حذف الأحكام التمييزية، وصفة خاصة من القانونيين المدني والجنائي؛ وزيادة الجهود المبذولة لتعديل التشريعات بغية تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقاً للالتزامات غابون الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٢٣- وسألت الكونغو عن الكيفية التي أجرت بها غابون تعداد السكان من البيغميين بالنظر إلى أن هؤلاء السكان كثيرو التنقل. كما استفسرت الكونغو عن نوع الضغط الذي يمارسه المتحرون على السلطات الوطنية. وأخيراً، طلبت الكونغو معلومات عن التشريعات المتعلقة بالتبني.

٢٤- وأعربت لاتفيا عن الأمل في أن تستقبل غابون المقرر الخاص المعني بالتعليم. كما دعت غابون إلى النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة.

٢٥- وأوصت المكسيك بأن تنظر غابون في تحقيق اتساق قانونيها المدني والجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية والتركبة والميراث. وأوصت المكسيك أيضاً بتحقيق توافق تجريم الاتجار بالأطفال مع المعايير الدولية، وأوصت بالحظر القانوني لأسوأ أشكال العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن. كما دعت المكسيك غابون إلى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٢٦- ورحبت الجمهورية التشيكية بتوقيع المكسيك البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأوصت بالتصديق عليه في المستقبل القريب. وفيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، سألت الجمهورية التشيكية عن ماهية التدابير التي تم اعتمادها استجابة لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى حذف الأحكام التمييزية المتعلقة بالزواج والعلاقات الأسرية وبحق الملكية، ولا سيما إذا أُجريت أي تغييرات في القانون المدني فيما يتعلق بالحكم الذي ينص على أن الزوج هو رب الأسرة ويحدد مكان إقامة الأسرة. وعلاوة على ذلك، سألت الجمهورية التشيكية غابون عن التدابير الرامية إلى القضاء على ممارسة الزواج القسري والزواج المبكر. وفي هذا الصدد، أوصت بأن تعتمد غابون، على سبيل الأولوية، تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز الجهود الرامية إلى التخلص من العادات والتقاليد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة. كما أوصت بأن تقدم غابون تقارير منتظمة إلى هيئات المعاهدات، وبصفة خاصة لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري، وأن تصدر دعوة دائمة إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة.

٢٧- وأوصت هنغاريا غابون بأن تعد، عن طريق لجنتها الوطنية المعنية بصياغة تقارير حقوق الإنسان، التقرير الأولي، الذي لم يقدم بعد، والتقارير الدورية اللاحقة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أوصت بأن تسمح غابون للمقرر الخاص المعني بالتعليم بزيارة البلد. وفي معرض الإشارة إلى قلق لجنة حقوق الطفل بشأن هذه المسألة، أوصت هنغاريا باتخاذ مزيد من الخطوات لضمان إنشاء محاكم أحداث وفصل الأطفال عن الكبار في مرافق الاحتجاز. وأوصت هنغاريا أيضاً بأن تحقق غابون توافق أحوال السجناء مع المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، مع توفير هذه القواعد للشرطة والقوات المسلحة وموظفي السجن وأي شخص آخر مسؤول عن إجراء استجوابات، وكذلك لجميع الأشخاص المحرومين من حريتهم. وأخيراً، أوصت هنغاريا بأن تحقق غابون توافق تشريعها مع المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بإلغاء الرقابة والعقوبات ضد الهيئات الصحفية وضمان أن يتسنى للصحفيين ممارسة مهامهم بأمان.

٢٨- وأوصت هولندا بأن تقدم غابون تقريراً إلى مجلس حقوق الإنسان عن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ خطة العمل المذكورة في التقرير الوطني وعن الفارق الذي أحدثه هذا فيما يتعلق بالوضع على أرض الواقع. وفيما يتعلق بمسألة الاتجار بالأطفال، لاحظت هولندا أن لجنة حقوق الطفل ما زالت تشعر بالقلق إزاء ضعف تنفيذ التشريعات في هذا المجال. ولذلك أوصت بتعديل التشريعات المحلية لتحقيق توافقها مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل.

٢٩- ولاحظت ماليزيا مع التشجيع تركيز غابون على تعزيز وحماية حقوق الطفل. وطلبت معلومات عن ما إذا كانت غابون تعترم إنشاء محكمة أحداث، كما طلبت، إذا كان الأمر كذلك، بيان الإطار الزمني المتوخى لإنشائها. وأيدت ماليزيا طلب الحكومة إلى المجتمع الدولي تقديم الدعم المادي والمالي اللازم لتحقيق برنامج الإصلاحات الخاص بها.

٣٠- وسلطت كوبا الضوء على أهمية حملات التوعية وبرامج التدريب التي وفرتها الحكومة وأهمية إنشاء وزارة لشؤون الأسرة وحماية المرأة والطفل، وهي أمور تدل على وجود التزام وإرادة سياسية. وقالت كوبا إنها تود أن تنضم إلى غابون في النداء الذي وجهته للحصول على الدعم من المجتمع الدولي، وأوصت بأن تواصل غابون جهودها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٣١- وسأل الاتحاد الروسي عن الكيفية التي تكفل بها حماية حقوق البيغميين وعن ما إذا كانت هذه الجماعة الإثنية ممثلة، وبصفة خاصة في الانتخابات الوطنية. كما سأل الاتحاد الروسي عن ماهية الوكالات التي ستشارك في الدراسة المتعلقة بعمل الأطفال وعن ما إذا كانت ستجري دعوة المجتمع المدني إلى المشاركة. وسأل عن ما إذا كانت غابون تتلقى أي مساعدة استشارية من الأمم المتحدة كيما تنفذ تنفيذاً كاملاً أحكام الصكوك الدولية التي انضمت إليها غابون.

٣٢- وسلمت المغرب بالخطوات المحددة التي اتخذتها غابون لتعزيز وحماية حقوق الأطفال والنساء والأشخاص المعوقين. وأوصت المغرب بأن يدعم مجلس حقوق الإنسان غابون في النداء الذي وجهته للحصول على المساعدة من المجتمع الدولي.

٣٣- وفي معرض الإشارة إلى آراء هيئات المعاهدات التي مفادها أنه يمكن زيادة تقليص الفوارق بين الجنسين، وتوصية اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بأن تدرج غابون تعريفاً للتمييز ضد المرأة وفقاً للمادة ١ من الاتفاقية في دستورها وقوانينها، أوصت كندا بأن تتخذ غابون التدابير اللازمة لتابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما بالنص على المساواة بين الجنسين في دستورها وبتجريم العنف المترقي، وأوصت بإيلاء اهتمام خاص للقضايا الجنسانية عند إعداد السياسات والقوانين. كما أوصت بتوعية الشرطة والسلطة القضائية والإدارة العامة وعموم السكان بأهمية المساواة بين الجنسين. وأشارت كندا إلى حقيقة أن الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي والمقرر الخاص المعني بحرية الرأي والتعبير لاحظ أن الصحفيين وأعضاء جماعات المعارضة ما زالوا خاضعين لقيود. وفي معرض الإشارة إلى توصية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بشأن هذه المسألة، أوصت كندا بأن تتخذ غابون تدابير لتابعة هذه التوصيات، ولا سيما بوضع نهاية للرقابة على الصحافة وللتحرش بالصحفيين. كما أوصت كندا بأن تلغي غابون قوانينها المتعلقة بالتشهير، التي تحد من قدرة المجتمع المدني على التعبير عن آراء متنوعة. وأخيراً، أوصت كندا بأن تصدر غابون دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة وأوصت بأن تصدق غابون على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

٣٤- وأوصت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية بأن توافق الحكومة على الزيارة المطلوب أن يقوم بها المقرر الخاص المعني بالحقوق في التعليم. وفيما يتعلق بمسألة السكان الأصليين، لا يزال هناك قلق بخصوص ما إذا كان هؤلاء السكان ما زالوا يجرمون من حقوق الإنسان الأساسية. وفيما يتصل بحقوق المرأة، شجعت المملكة

المتحدة غابون على تدعيم التشريعات المحلية لتحقيق مزيد من المساواة بين الجنسين ولتعزيز الحقوق الأساسية والجمهورية للمرأة. وفي هذا الصدد، أبدت المملكة المتحدة اهتمامها بالاستماع إلى أي خطط محددة لسن قوانين جديدة لحماية حقوق المرأة. ورحبت المملكة المتحدة أيضاً بتوقيع البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وأوصت بالتصديق عليه. وأوصت المملكة المتحدة بأن تصدق غابون على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وحثت غابون على تقديم رد كامل بخصوص الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على حرية الصحافة.

٣٥- وفي معرض الإشارة إلى وقف غابون الاختياري لعقوبة الإعدام منذ عام ١٩٨٠ وقرارها القاضي بإلغاء هذه العقوبة، أعربت إيطاليا عن اهتمامها الخاص بمعرفة التقدم بشأن تطور الإجراءات الداخلية في تنفيذ هذا القرار. وقد تتعلق تحديات خاصة بحقوق الأطفال، ويمكن إيلاء اهتمام خاص لقضاء الأحداث. وأوصت إيطاليا بأن تنشئ غابون نظاماً قضائياً للقصر وتحسن وضعهم، بما في ذلك فصل القصر عن الكبار في السجون.

٣٦- وأحاطت نيجيريا علماً بالجهود التي تبذلها الحكومة الغابونية لتنفيذ الصكوك الدولية، بما في ذلك حملات إذكاء الوعي والتدريب لضمان تمتع الأطفال بالصحة، ومكافحة الاتجار بالأطفال واستغلالهم، وكذلك لحماية حقوق المرأة. وأعربت نيجيريا عن تأييدها للجهود التي تتخذها الحكومة لإدماج السكان البيغميين في التيار الرئيسي للمجتمع وأوصت بأن تضاعف غابون جهودها في هذا المسعى المهم، وبصفة خاصة في مجال تطوير التعليم وتوفير المنافع الأساسية الأخرى.

٣٧- ولاحظت الولايات المتحدة الأمريكية أن وسائل الإعلام الإخبارية الدولية أوردت تقارير عن حدوث زيادة حادة مؤخراً في أعمال القتل التي ترتكب في إطار تآدية بعض الطقوس، بما في ذلك قتل صغار الأطفال، مع إيجاءات مؤداها أن أعمال القتل هذه قد تكون مرتبطة بالانتخابات المحلية والبلدية التي أجريت مؤخراً. وسألت الولايات المتحدة الأمريكية عما إذا كان من الممكن للحكومة أن تؤكد هذه التقارير وعما إذا كان من الممكن، لو أن الأمر كذلك، أن توضح غابون طبيعة أعمال القتل هذه وتحدد الإجراءات التي تتخذها الحكومة للتصدي لهذه المشكلة وتقديم مرتكبي هذه الأعمال إلى العدالة. وأخيراً، سألت الولايات المتحدة الأمريكية عن الخطوات المتخذة لضمان إجراء انتخابات محلية وبلدية حرة ونزيهة في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٨.

٣٨- وقالت اليابان إنها تود أن تعرف التدابير المحددة التي ستخذها غابون لتحسين الحالة الصحية وإمكانية الحصول على مياه الشرب المأمونة. وفيما يتعلق بالاستغلال الجنسي للأطفال، طلبت اليابان معلومات عن التدابير القانونية والإدارية المتخذة حتى الآن وعن مسار العمل الذي ستسلكه غابون بشأن هذه المسألة. وأخيراً، وفيما يتعلق بالاتجار بالأطفال وعمل الأطفال، طلب الوفد الياباني من غابون توضيح الحالة الراهنة لتطوير البرنامج الشامل لتناول هذه المسائل وفقاً لما اقترحت لجنة حقوق الطفل.

٣٩- وحثت سلوفينيا على وضع نهاية للتمييز ضد الأقلية البيغمية ومنحها حقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في التصويت وظروف العمل اللائقة وعدم التمييز والتعليم والرعاية الصحية الكافية، واتباع أحكام المادتين ٢ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد ٦ و ١٢ و ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأوصت بذلك. وعلاوة على ذلك، أوصت سلوفينيا بأن تحقق غابون توافق

أحوال الاحتجاز والسجون مع المادتين ٩ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، مع توفير هذه القواعد للشرطة والقوات المسلحة وموظفي السجون وأي شخص آخر مسؤول عن إجراء استجوابات، وكذلك للأشخاص المحرومين من حريتهم. وسألت سلوفينيا عما قامت به غابون للامتنال للمتطلب المتعلق بالإدماج الكامل لمنظور جنساني في مشاوراتها، وفي تقريرها الوطني المقدم في إطار الاستعراض الدوري الشامل، وفي مراحل الاستعراض التالية، بما في ذلك نتائجها، وأوصت سلوفينيا بأن تقوم غابون، على نحو منتظم ومتواصل، بإدماج منظور جنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل.

٤٠- وأحاطت البوسنة والهرسك علماً مع الارتياح بتصديق غابون على معظم الصكوك الأساسية لحقوق الإنسان. كما أشارت إلى الشواغل التي أعربت عنها لجان الخبراء التابعة للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ومنظمة العمل الدولية إزاء تنفيذ الالتزامات الدولية بالقضاء على التمييز بين الرجل والمرأة. وفيما يتعلق بهذه المسألة، استفسرت البوسنة والهرسك عن التدابير الملموسة المتخذة للتنفيذ الكامل لتوصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة الداعية إلى إذكاء الوعي بأهمية الإصلاح القانوني لتحقيق مساواة المرأة بالرجل، والتوصيات المتعلقة بالزواج القسري والزواج المبكر.

٤١- وقالت البرازيل إن التقرير الوطني يشدد على إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان، وأثنت على غابون لاعتمادها، في عام ٢٠٠٥، خطة عمل للبرنامج العالمي للتتقيف في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على النظام المدرسي الوطني. ومع التسليم بجهود غابون، أشارت البرازيل إلى وضع الأقليات والسكان الأصليين، وبصفة خاصة السكان الأصليين من شعوب بايوكا وبابونغو وباكا، الذين يعتبرون من أشد فئات السكان ضعفاً، حيث يعانون من التمييز والفصل.

٤٢- واستفسرت السويد عن الادعاءات المتعلقة بممارسة التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في أماكن الاحتجاز، المرتكبة ضد اللاجئين والمهاجرين الآخرين ضمن غيرهم، ولاحظت أن غابون لم تعترف بآلية الإجراءات المتعلقة بالشكاوى الفردية ولم تصدق على البروتوكول الاختياري. وطلبت السويد من غابون تقديم تفاصيل عن الرأي المتعلق بالتصديق على البروتوكول الاختياري وعن التدابير الأخرى التي تتخذها لمنع حدوث التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية والمهينة. ثانياً، الالتحاق بالمدارس في غابون إلزامي ومجاني حتى سن السادسة عشرة، بيد أن لجنة حقوق الطفل أعربت عن قلقها لانعدام إمكانية حصول الأطفال البيغميين على التعليم. وأعربت السويد عن رغبتها في معرفة التدابير التي تتخذها الحكومة الغابونية لضمان الحق في التعليم لجميع الأطفال.

٤٣- وأحاطت غينيا علماً بالممارسة المتكررة لارتكاب جرائم أثناء تأدية بعض الطقوس في غابون، وأبدت رغبتها في إبقائها على علم بالتدابير المحددة المتخذة لإنهاء هذا الاتجاه. وأعربت غينيا عن اقتناعها بأن غابون، باعتبارها عضواً في مجلس حقوق الإنسان، ستواصل تعاونها مع المجلس والاستفادة من جميع التوصيات التي ستقدم.

٤٤- وطلبت إثيوبيا من غابون أن تبين بعض التحديات المواجهة والاستراتيجيات المستنبطة والمساعدات المتلقاة في إعداد التقارير ومن أجل مشاركتها في العملية. كما طلبت من غابون بيان مستوى تنفيذ التوصيات الصادرة

عن هيئات المعاهدات لتقديم المساعدات التقنية والمالية وطبيعة توقع غابون بشأن الكيفية التي سيجري بها تناول المساعدات التقنية والمالية في نتائج الاستعراض.

٤٥ - وقالت جمهورية كوريا إن التقرير الوطني يركز أساساً على حقوق المرأة والطفل دون أن يتناول الحقوق المدنية والسياسية الأخرى. وقالت جمهورية كوريا، مستشهدة بالتقرير الجامع الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان وبعض الإجراءات الخاصة أعربت عن شواغل بخصوص الاحتجاز التعسفي، ومدة الاحتجاز، ومدى إمكان توصل المحتجزين إلى محامين، واعتقال الصحفيين واحتجازهم. وسألت جمهورية كوريا عن التدابير المتخذة للتجاوب مع هذه الشواغل.

٤٦ - وأوصت تشاد بأن يدعم المجتمع الدولي غابون في تنفيذ برنامجها الواسع النطاق الذي استهل لتعزيز حقوق الإنسان. وسألت تشاد عن الآلية العملية التي أنشأتها غابون لعكس اتجاه الاتجار بالأطفال.

٤٧ - وقالت الكاميرون إنها تتقاسم مع غابون مجموعات سكانية إثنية مشتركة ونظاماً إيكولوجياً. وسألت الكاميرون، باعتبارها بلداً مضيفاً لمركز دون إقليمي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، عما إذا كانت غابون راضية عن الخدمات التي من المفترض أن يقدمها هذا المركز، وعما إذا كان المركز قد ساعد غابون في إعداد تقريرها. وسألت الكاميرون عن نوع التعاون الذي قد تلتزمه غابون من البلدان المجاورة لمعالجة قضية البيغميين وبلاء الاتجار. وسلمت الكاميرون بأهمية وزارة حقوق الإنسان، وهي الوزارة الوحيدة لحقوق الإنسان في المنطقة، وأعربت عن أملها في تزويد هذه الوزارة بموارد كافية.

٤٨ - واسترعت موريتانيا الانتباه إلى جوانب إيجابية عديدة في التقرير الوطني، ولا سيما التدابير المتخذة لتدعيم حقوق الإنسان للمرأة والطفل. وحقوق الطفل تعتبرها غابون، التي تسعى إلى القضاء على الاتجار بالأطفال وتعزيز تدابير ضمان التعليم الإلزامي، بالغة الأهمية. وسألت موريتانيا عما إذا كانت غابون تتوخى التصديق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

٤٩ - وبعد النقاش/الحوار قال ممثلو غابون، في ردودهم، إنهم، نظراً لتماثل كثير من الأسئلة الموجهة، سيجمعون عدة أجوبة معاً. أولاً، أبدت غابون رغبتها في أن تؤكد مجدداً للمجتمع الدولي استعداد الحكومة لاستقبال المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة. وفيما يتعلق بالاتفاقيات الدولية التي لم يتم التصديق عليها، أعادت غابون تأكيد عزمها على الوفاء بالتزامها، وأشارت إلى أنه يجري الدخول في إجراءات التصديق حالما توقع اتفاقية. ومن المؤسف أن هذه الإجراءات مطولة وتتطلب موارد مادية ومالية، وهو ما قد يوضح سبب حالات التأخير التي لوحظت. وأشار الممثل إلى أنه تم إنشاء لجنة لتقصير إجراءات الدخول في المعاهدات، وقد أصدرت هذه اللجنة استنتاجاتها فعلاً.

٥٠ - وفيما يتعلق بمسألة حرية التعبير، لاحظ الممثل أنه يوجد، على الرغم من أن التشريعات الوطنية ليست متوافقة بعد مع المعايير الدولية، عدد من النصوص التشريعية والتنظيمية الرامية إلى حماية الصحفيين. بيد أن هذه الأحكام قد يساء تفسيرها؛ فحالما يتم اتهام الفاعلين يقبض عليهم ويقدمون إلى المحاكم.

٥١- وتشكل أعمال القتل التي ترتكب في إطار تآدية بعض الطقوس اتجاههاً جديداً في غابون. وتشجبهها غابون، مع المجتمع الدولي، مع ملاحظة أن الإحصاءات غير محددة تحديداً واضحاً. وحيث إن هذا الاتجاه جديد غير منصوص عليه في تشريعات غابون، فقد عرض هذا البلاء على البرلمان وأنشئت لجنة مشتركة بين الوزارات لبحث إمكانية سن تشريع جديد بشأن هذه المسألة.

٥٢- وسلط ممثل غابون الضوء على أن الاتجار بالأطفال واستغلال الأطفال مسألتان متكررتان بالرغم من أن الأطفال مشمولون بالحماية وأن قوانين العمل تنظم عملهم وأن استغلال الأطفال محظور. وأشارت غابون إلى أنه تم عقد مشاورات إقليمية وحلقات عمل تقنية بشأن عمل الأطفال وأنه جرت محاولات لوضع مبادئ توجيهية ضد استغلال الأطفال في غرب ووسط أفريقيا. ونتيجة لهذه المشاورات، أنشئ عدد من المؤسسات واللجان والهيئات الأخرى. وفي نهاية المطاف، تجري رعاية هؤلاء الأطفال في ثلاث مراحل مختلفة: السحب، والرعاية الإدارية والنفسية الاجتماعية، والغذاء والسكن، وكذلك الإعادة إلى البلد الأصلي أو إعادة الإدماج في غابون.

٥٣- وفيما يتعلق بقضاء الأحداث، جرى الاضطلاع بمشروع لتتقيح قانون العقوبات بغية إنشاء محاكم خاصة للقصر، وقررت الحكومة تشييد سجن للقصر خارج العاصمة، وهو ما سيؤدي تلقائياً إلى إنشاء محكمة أحداث لضمان الامتثال للمعايير الدولية.

٥٤- وأشار الممثل إلى أن السجون في غابون شيدت أثناء الفترة الاستعمارية ومعظمها الآن لا يفي بالمعايير الدولية. وقد اتخذت الدولة تدابير لتحسين أحوال السجون، مثل إقامة مراكز للرعاية الصحية. وفيما يتعلق بالتدابير القانونية، أشار الممثل إلى المرسوم المؤرخ ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ بشأن إنشاء هيئة السجون، التي تعنى بتدابير تحسين الأحوال المعيشية للسجناء. وأنشئ منصب مستشار خاص معني بالسجون، وقام مسؤولون حكوميون بزيارات إلى مراكز السجون. ونتيجة لذلك، اتخذ القرار القاضي بتشيد سجون جديدة وإقامة مرافق تعليمية داخلها، بغية ضمان إعادة الإدماج على نحو أفضل. وسلط الممثل الضوء على الحاجة إلى المساعدة التقنية والمالية في تنفيذ هذه المشاريع.

٥٥- وبخصوص مسألة تعزيز وحماية حقوق المرأة، أشارت غابون إلى أنه جرى بذل عدد من الجهود: للمرأة نفس الحقوق المكفولة للرجل، وحققت الحكومة الإدماج الكامل للنهج الجنساني. وبخصوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن النساء معرضات بشكل خاص، حيث تشكل النساء أكثر من ٥٠ في المائة من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطبقاً لتقرير وطني عن المسألة، شكلت النساء، في عام ٢٠٠٧، نسبة ٥٥ في المائة من الأشخاص الذين عولجوا بعقاقير مضادة للفيروسات القهقرية وعددهم ٦ ٣٧٣ شخصاً. وقد أوجدت الحكومة عدة آليات لمكافحة هذه الجائحة، مثل العقاقير المجانية للفئات المعرضة. وبالإضافة إلى ذلك، اتخذ عدد من التدابير لتوفير بيئة قانونية لصون حرية المرأة.

٥٦- وفيما يتعلق بقضية البيغمين، أشار الممثل إلى أن الحكومة أعدت خطة عمل لتعزيز حقوق البيغمين، بما في ذلك وضع تعداد لهم، ولضمان تزويدهم بشهادات ميلاد. وتضمنت التدابير الأخرى برامج للتطعيم والتعليم، واستحداث خدمات اجتماعية أساسية، بدعم من اليونيسيف واليونسكو، اللتين تنقل جهودهما منظمات غير حكومية وطنية ودولية. وسلم ممثل الحكومة بأن الخطوات التي اتخذت محدودة، ولكنه أبرز أيضاً النجاحات، مثل

تحديد الأماكن التي يعيش فيها البيغميون، وهو عملية صعبة بسبب نمط حياتهم المتسم بالترحال، الذي يعقد أيضاً إنشاء الهياكل الصحية والتعليمية. وأشار ممثل آخر إلى أن البيغميين جزء لا يتجزأ من المجتمع الغابوني. وفي حين أنهم أقلية، فإنهم يعيشون في وئام، كما أنهم مدمجون تماماً في المجتمع: لهم مطلق الحرية في إرسال أطفالهم إلى المدارس وفي الزواج من أشخاص من البانتو، ويتسنى لهم الوصول إلى العدالة، ويمكنهم أن يشاركوا في الانتخابات وأن يجري انتخابهم. بيد أنهم، كشعب، يودون أن يعيشوا في بيئتهم الطبيعية، الأمر الذي قد يسبب عقبات تعترض سبيل الجهود التي تبذلها الحكومة، لأن التدابير المتخذة قد تعتبر انتهاكاً لحقوقهم ومحاولة لجعلهم يعيشون بطريقة أخرى.

٥٧- ولاحظ الممثل أن غابون أنشأت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي يعكس تكوينها تنوع الأمة، وتضم ممثلاً عن كل من مجلس الشيوخ، والجمعية الوطنية، ونقابة المحامين، والسلطة القضائية، والمشتغلين بالرعاية الصحية، والصحافة، وجمعية الدفاع عن حقوق المرأة وحقوق الطفل، والمنظمات غير الحكومية، ونقابات العمال، والطوائف الدينية، والتي تعمل باعتبارها عاملاً موازناً للسلطات العامة.

٥٨- وأشار الممثل إلى أن غابون ظلت، منذ السبعينيات من القرن الماضي، بلداً مستقبلاً للعمال المهاجرين وأسرهم، وأنها مهتمة اهتماماً بالغاً بالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وقد أحاطت علماً بالتوصية بتوقيعها والتصديق عليها، وستقدمها إلى السلطات المعنية.

٥٩- وأشار الممثل إلى أن اعتماد توصيات معينة سيتطلب التشاور مع السلطات المعنية في غابون.

ثانياً - استنتاجات و/أو توصيات

٦٠- أثناء المناقشة، قدمت التوصيات التالية إلى غابون:

١- رفع معدل الانتظام في المدارس وتطوير المرافق على شتى مستويات التعليم، مع دعم المساواة بين الجنسين في فرص الحصول على التعليم، مع قيام المجتمع الدولي بتقديم ما يلزم من دعم تقني ومالي (الجزائر)؛

٢- تنفيذ برنامجها الواسع النطاق الذي استهل لتعزيز حقوق الإنسان، بدعم من المجتمع الدولي (تشاد، المغرب)؛

٣- توقيع الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري والتصديق عليها (فرنسا)؛

٤- التصديق على البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والهادف إلى إلغاء عقوبة الإعدام (فنلندا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛ وعلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في المستقبل القريب (الجمهورية التشيكية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛ وعلى الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (المكسيك)؛ وعلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (كندا)؛

٥- اتخاذ تدابير عاجلة لتحويل قرار إلغاء عقوبة الإعدام إلى قانون في أقرب وقت ممكن (فنلندا)؛

- ٦- النظر في توجيه دعوة دائمة إلى جميع الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان (لاتفيا، الجمهورية التشيكية، هنغاريا، كندا)؛
- ٧- النظر على نحو إيجابي في طلب المقرر الخاص المعني بالحق في التعليم والسماح بزيارة المقرر الخاص (هنغاريا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛
- ٨- تسريع التقدم في الإصلاحات القانونية الرامية إلى حذف الأحكام التمييزية، وبصفة خاصة من القانونيين المدني والجنائي؛ وزيادة الجهود المبذولة لتعديل التشريعات بغية تحقيق المساواة بين الجنسين، وفقاً للالتزامات غابون الدولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (ألمانيا)؛
- ٩- القيام، على سبيل الأولوية، باعتماد تدابير تشريعية وتدابير أخرى لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز الجهود الرامية إلى التخلص من العادات والتقاليد التي تنطوي على تمييز ضد المرأة، ورفع السن القانونية الدنيا لزواج الفتيات إلى ١٨ سنة (الجمهورية التشيكية)؛
- ١٠- النظر في تحقيق اتساق قانونيها المدني والجنائي مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وبصفة خاصة فيما يتعلق بالزواج والعلاقات الأسرية والتركة والميراث (المكسيك)؛
- ١١- القيام، على نحو منتظم، بإدماج منظور جنساني في عملية متابعة الاستعراض الدوري الشامل (سلوفينيا)؛
- ١٢- اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة توصيات اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولا سيما بالنص على المساواة بين الجنسين في دستورها وبتجريم العنف المنزلي، وإيلاء اهتمام خاص للقضايا الجنسانية عند إعداد السياسات (كندا)؛
- ١٣- توعية الشرطة والسلطة القضائية والإدارة العامة وعموم السكان بأهمية المساواة بين الجنسين (كندا)؛
- ١٤- تحقيق توافق تجريم الاتجار بالأطفال مع المعايير الدولية (المكسيك)؛
- ١٥- حظر أسوأ أشكال العقاب البدني للأطفال في جميع الأماكن بموجب القانون (المكسيك)؛
- ١٦- اتخاذ مزيد من الخطوات لضمان إنشاء محاكم أحداث وفصل الأطفال عن الكبار في مرافق الاحتجاز (هنغاريا)؛
- ١٧- تعديل التشريعات المحلية لتحقيق توافقها مع مبادئ اتفاقية حقوق الطفل (هولندا)؛
- ١٨- إنشاء نظام قضائي للقصر وتحسين وضعهم، بما في ذلك فصل القصر عن الكبار في السجون (إيطاليا)؛

- ١٩- تحقيق توافق أحوال الاحتجاز والسجون مع المادتين ٩ و ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء، مع توفير هذه القواعد للشرطة والقوات المسلحة وموظفي السجون وأي شخص آخر مسؤول عن إجراء استجوابات، وكذلك للأشخاص المحرومين من حريتهم (سلوفينيا)؛
- ٢٠- تحقيق توافق أحوال السجون مع المادة ١٠ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ومع القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء (هنغاريا)؛
- ٢١- تحقيق توافق التشريعات مع المادة ١٩ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وذلك بإلغاء الرقابة والعقوبات ضد الهيئات الصحفية وضمان أن يتسنى للصحفيين ممارسة مهامهم بأمان (هنغاريا)؛
- ٢٢- اتخاذ التدابير اللازمة لمتابعة توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وذلك بوضع نهاية للرقابة على الصحافة وللتحرش بالصحفيين (كندا)؛
- ٢٣- إلغاء القوانين المتعلقة بالتشهير، التي تحد من قدرة المجتمع المدني على التعبير عن آراء متنوعة (كندا)؛
- ٢٤- تقديم رد كامل بخصوص الادعاءات المتعلقة بالاحتجاز التعسفي والقيود المفروضة على حرية الصحافة (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية)؛
- ٢٥- مضاعفة الجهود الرامية إلى إدماج السكان البيغميين في التيار الرئيسي للمجتمع، وبصفة خاصة في مجال تطوير التعليم وتوفير المنافع الأساسية الأخرى (نيجيريا)؛
- ٢٦- وضع نهاية للتمييز ضد الأقلية البيغمية ومنحها حقوق الإنسان الأساسية، واتباع أحكام المادتين ٢ و ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والمواد ٦ و ١٢ و ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (سلوفينيا)؛
- ٢٧- تقديم تقارير منتظمة إلى هيئات المعاهدات، وبصفة خاصة لجنة مناهضة التعذيب ولجنة حقوق الطفل واللجنة المعنية بحقوق الإنسان واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولجنة القضاء على التمييز العنصري (الجمهورية التشيكية)؛
- ٢٨- القيام، عن طريق لجنتها الوطنية المعنية بصياغة تقارير حقوق الإنسان، بإعداد التقرير الأولي، الذي لم يقدم بعد، والتقارير الدورية اللاحقة إلى اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هنغاريا)؛
- ٢٩- تقديم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان عن الخطوات الملموسة المتخذة لتنفيذ خطة العمل المذكورة في التقرير وعن الفارق الذي أحدثه هذا فيما يتعلق بالوضع على أرض الواقع (هولندا)؛

٣٠- مواصلة الجهود المبذولة في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (كوبا).

٦١- وسيدرج رد غابون على هذه التوصيات في تقرير النتائج الذي سيعتمده مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة.

٦٢- وجميع الاستنتاجات و/أو التوصيات الواردة في هذا التقرير تعكس موقف الدولة أو الدول التي قدمتها و/أو موقف الدولة موضوع الاستعراض بشأنها، ولا ينبغي أن يُعتبر أنها قد حظيت بتأييد الفريق العامل كـله.

المرفق

تشكيلة الوفد*

ترأس وفد غابون السيد ديودونيه ندياي، القائم بالأعمال بالنيابة، البعثة الدائمة لجمهورية غابون، وتألف الوفد من ستة أعضاء:

- (أ) السيدة بولين دانييل ميبه، المديرية العامة لشؤون حقوق الإنسان؛
- (ب) السيد عثمانو حميدو، وزارة حقوق الإنسان؛
- (ج) السيد صمويل نانغ نانغ، المستشار المسؤول عن شؤون حقوق الإنسان، البعثة الدائمة لجمهورية غابون؛
- (د) السيد ساتورنان أبوغي، مستشار، البعثة الدائمة لجمهورية غابون؛
- (هـ) السيدة آديل باتريسيا لوزيه، سكرتيرة أولى، البعثة الدائمة لجمهورية غابون.

— — — —

* تعميم كما وردت.